



محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

(زمبابوي)	السيد سنغوي	<u>الرئيس:</u>
(بنغلاديش)	السيد العالم (نائب الرئيس)	<u>ثم:</u>
(زمبابوي)	السيد سنغوي (الرئيس)	<u>ثم:</u>
(بنغلاديش)	السيد العالم (نائب الرئيس)	<u>ثم:</u>
(زمبابوي)	السيد سنغوي (الرئيس)	<u>ثم:</u>

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (تابع)

../..

Distr.GENERAL  
A/C.5/51/SR.18  
8 July 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/51/6، و (A/51/16 (Parts I, II))

#### الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (تابع)

١ - السيدة إينسرا (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، فقالت إنه لا بد للجمعية العامة أن تبت في هيكل الخطة المتوسطة الأجل، لأنها أذنت، في مقررها ٤٥٢/٥٠، للأمين العام بالبدء في إعداد الخطة دون أن تزوده بالمبادئ التوجيهية المحددة بشأن هيكلها. ومتى أجزيت الخطة المتوسطة الأجل أصبحت بمثابة الوجهة الرئيسية لسياسة المنظمة وشكلت إطارا لإعداد الميزانية البرنامجية. ولذلك، يلزم الحرص الشديد في هذه الممارسة، لا سيما وأن الشكل الموجز الجديد يستهدف مراعاة جميع الأنشطة المقررة، وهذه ناحية لها شرعية خاصة في وقت تتخذ فيه تدابير للتوفير.

٢ - وقالت إنه لا بد للقرارات المتعلقة بهيكل الإطار البرنامجي ومحتواه أن تتسم بالدقة على ضوء المفاوضات المقبلة بشأن مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وأيدت، في هذا الصدد، التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/958، الفقرة ٧) بشأن ضرورة تبيين الصلة بين الإطار البرنامجي ومخطط الميزانية. ودعت إلى النظر في تلك الممارسة في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي يولي أهمية بالغة لتحسين عملية التشاور من أجل وضع الخطة المتوسطة الأجل، تعزيزا للتحليل الحكومي الدولي للخطة وتنقيحاتها. وتساءلت بالتالي، عن الدواعي التي منعت الأمانة العامة من اتخاذ التدابير الكفيلة بتمكين جميع الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها اللجان الرئيسية، من البت في البرامج الداخلة في نطاق اختصاصاتها. وقالت إن هذا يسمح للجنة الخامسة بالتركيز على بحث الجوانب الإدارية والميزانية للبرامج، وعلى الهيكل.

٣ - ونظرا للصعوبات المواكبة للخطة المتوسطة الأجل الجارية التي أشار إليها مراقب الحسابات، ينبغي النظر في شكل جديد. وذكرت أن مجموعة ال ٧٧ والصين على ثقة من أن الممارسة يمكن اختتامها بصورة مرضية إذا افترضنا أن الخطة ستعدل وفقا لقرارات الجمعية العامة.

٤ - ورحبت بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين. وقالت إنه ينبغي لتلك اللجنة أن تستمر في تعزيز وظائفها المتصلة بالبرمجة، وإن هذا من شأنه أن يعزز قدرتها على إعداد توصيات معينة ناشئة عن الولايات التشريعية. وقالت إنه ينبغي تفسير مثل هذه الولايات تفسيراً صارماً؛ وإنه إذا زادت استجابة مقترحات الأمانة العامة، للمقررات الصادرة سابقاً عن الدول الأعضاء ستكون لجنة البرنامج والتنسيق في وضع أفضل للوفاء بمسؤولياتها. وعلى وجه التحديد، ينبغي للأمانة العامة، أن تمتنع عن تضمين مقترحاتها عناصر غريبة عن الاتفاقات الحكومية الدولية السابقة تبدو كحكم مسبق على نتيجة المفاوضات المقبلة.

٥ - وفيما يتعلق بالمقترحات المطروحة على اللجنة حاليا، توافق مجموعة الـ ٧٧ والصين على رأي لجنة البرنامج والتنسيق القائل بأن "المنظور" (A/51/6 (Perspective)) لا يمكن أن يكون جزءا من الخطة المتوسطة الأجل، وإن كانتا تعتقدان أن "المذكرة" (A/51/6 (Note)) تمثل أساسا سليما للتفاوض. وقالت إنهما لا تفيهما دواعي بعض المقترحات، ويصعب عليهما قبول الإطار البرنامجي. وهما تريان، على وجه التحديد، أن من الضروري إعداد قائمة بجميع الولايات التشريعية للبرامج، وتتساءلان عن أسباب إلغاء مجموعة رئيسية من البرامج الفرعية. كما ينبغي تقديم معلومات عن البرامج الفرعية الجارية، وإعطاء تفسير لإلغاء البرامج الفرعية. وينبغي أيضا للأمانة العامة أن تقترح مستوى أولوية فيما بين البرامج الفرعية. وينبغي للأولويات المبينة في "المذكرة" أن تشمل نزع السلاح.

٦ - وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أنه لا يمكن تغيير أي برنامج دون موافقة الجمعية العامة وأنه لا ينبغي لممارسة إعادة التشكيل أن تؤثر على البرامج الموجودة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى مشاكل التعاون والتنمية في أي خطة جديدة متوسطة الأجل.

٧ - السيد إيراغوري (كولومبيا)، تكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الولايات التي أذنت بها الدول الأعضاء تمثل الأساس الوحيد للخطة المتوسطة الأجل. إلا أن حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن بعض جوانب الخطة المتوسطة الأجل المقترحة لم تراعى تلك الولايات. وقال أيضا إن قوة المنظمة تتمثل في كل هدف من أهدافها وإنه لا ينبغي التمييز بينها. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا بالامتثال للمبادئ التي أرسيت في الميثاق.

٨ - ولم يعب "المنظور" مجرد العجز عن التعبير عن مواقف الدول الأعضاء، بل لقد عارضها في الواقع وتجاهل قرارات الجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق. ولذلك، فإنه لا يمكن أن يكون أساسا لمداولات اللجنة؛ بينما "المذكرة" وحدها هي التي تسمح بالتوصل إلى توافق في الآراء.

٩ - وينبغي للبرنامج الفرعي ١ - ٣ (نزع السلاح) أن يشكل برنامجا مستقلا، يعبر عن مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وينبغي له أن يستند إلى المبادئ والأولويات المعتمدة في الدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح - ولا سيما الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهناك التزام بإنهاء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة. ولهذا، ينبغي للبرنامج الفرعي أن يعبر عن الحاجة إلى قيام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة. كما ينبغي إيلاء أولوية للإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وينبغي إبداء الحرص عند معالجة الأفكار الجديدة المتعلقة بالتوسع في دور نزع السلاح كأداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، نظرا لأن مثل هذا النهج قد يحول الأنظار عن تنفيذ الاتفاقات القائمة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ - ٦ (شؤون الجمعية العامة)، فإنه يؤيد تأييدا تاما الاقتراح المقدم من ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بتصفيّة الاستعمار.

١٠ - وتثني حركة بلدان عدم الانحياز على جهود لجنة البرنامج والتنسيق المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج ٢ (عمليات حفظ السلام)، وهي تؤيد ما توصلت إليه تلك اللجنة من نتائج وتوصيات ذات صلة.

١١ - ويتسم البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) بأهميته الشديدة. وقد شجعت حركة بلدان عدم الانحياز على إدراج برنامج فرعي عن الحق في التنمية، وذلك على سبيل المتابعة للإعلان المتعلق بالحق في التنمية. إلا أنها كانت تفضل لو وضع برنامج فرعي مستقل لهذه المسألة، بدلا من إدراجها مع البحث والتحليل تحت البرنامج الفرعي ١٩-١. وعلى وجه التحديد، فإنه من المهم معرفة النسبة المئوية للموارد التي ستخصص فعليا للحق في التنمية. وفيما يختص بالفقرة ١٩-٣، قال إن الفقرة الفرعية (ب) ينبغي أن تعاد صياغتها بحيث تذكر بصورة محددة الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتضمن الفقرة الفرعية (ي) تعميما غير مقبول. وبينما اعترف المتكلم بالحاجة إلى التنسيق بين عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية، رأى ضرورة للتمييز بين تلك الأنشطة تمييزا واضحا. وقال إنه لا يمكن تنفيذ عمليات حفظ السلام على أي أساس بخلاف قرار، مستند إلى الميثاق، مفاده وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين.

١٢ - تولى الرئاسة السيد العالم (بنغلاديش)، نائب الرئيس.

١٣ - الآنسة مونتانو - دوران (بوليفيا)، تكلمت أيضا بالنيابة عن الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا (باسم بلدان أمريكا الوسطى)، واكوادور، والمكسيك، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، وفنزويلا بوصفها أعضاء في مجموعة ريو، فقالت إن التخطيط البرنامجي ليس ممارسة تجريدية أو أكاديمية بل ضرورة ملحة لكل من الأمانة العامة والدول الأعضاء. وقالت أيضا إن الهدف من الخطة المتوسطة الأجل هو التعبير عن الولايات التشريعية، التي ينبغي أن تستمد منها أهدافها واستراتيجياتها. وهذا من الأهمية القصوى بمكان، لأنه متى أقرت الخطة المتوسطة الأجل شكلت الوجهة الرئيسية لسياسة المنظمة، ومثلت إطارا للميزانية البرنامجية وأداة قوية تستعملها الدول الأعضاء لضمان تنفيذ قرارات الهيئات التشريعية.

١٤ - وأضافت قائلة إن هيكل الخطة المتوسطة الأجل المقترحة يتبع النموذج الأصلي المقترح من الأمين العام، الذي ما زال من المتعين أن تبت فيه الجمعية العامة. وهذه خطوة ناقصة يجب أن نخطوها. وينبغي للخطة الجديدة أن تغطي أربع سنوات، لكي تضم ميزانيتين برنامجيتين، كما يجب أن تتألف من مقدمة وعنصر ذي أساس برنامجي.

١٥ - وقالت إن مجموعة ريو تؤيد آراء اللجنة الاستشارية بشأن النموذج الأصلي، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/49/958، ولا سيما الفقرة ٦ منها. وعلى وجه التحديد، تشدد المجموعة على أهمية التلاقي بين الإطار البرنامجي والخطوط التنظيمية والاعتراف بنشوء هيكل الخطة المتوسطة الأجل من الولايات التشريعية. كما تبين اللجنة الاستشارية أن الخطة المتوسطة الأجل يجب أن تقدم، بموجب البند ٣ - ٦ من

"الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم"، وذلك حسب البرنامج والهدف، لا حسب الوحدة التنظيمية. وإذا ما أقر الهيكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل لزم استيفاء الأنظمة المناظرة لذلك.

١٦ - وأعربت عن تقديرها لتوصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء بشأن السرود البرنامجية لـ ٢١ برنامجا من بين البرامج الـ ٢٥، وللتوصل إلى اتفاق جزئي بشأن برنامجين آخرين؛ بحيث لم يعد متبقيا سوى برنامجين لم يتم الاتفاق عليهما. ولم يتسن تحقيق مثل هذه النتائج إلا بإبداء الدول الأعضاء إرادة سياسية حقة.

١٧ - وذكرت أن مجموعة ريو تتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق على أن "المنظور" لا يمكن أن يشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة المتوسطة الأجل. إلا أن "المذكرة" تعبر بصدق عن توافق الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء. ومن حيث الجوهر، لا يعبر "المنظور" عن القرارات التشريعية ولا يمثل رؤية متوازنة لمصالح الدول الأعضاء جميعها ولا لشواغل البلدان النامية. أما الشكل، فإنه لا يتفق مع التوجيهات التي أقرتها لجنة البرنامج والتنسيق، لا سيما تبين مجالات الأولوية. وأعربت عن ترحيب مجموعة ريو بالقرار القاضي بتقديم البرامج الى اللجان الرئيسية، وقالت إن المجموعة تنتظر باهتمام آراء تلك الأجهزة، التي قالت عنها إنها تملك المقدررة التامة على تحديد مدى الأهمية السياسية وعلى ضمان انعكاس الولايات التشريعية بصورة مناسبة في سرد الخطة.

١٨ - وقالت إن مجموعة ريو لا يمكنها أن تقبل خطة متوسطة الأجل تتسم فيها أنشطة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بأهمية ثانوية. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تأتي في طليعة القضايا التي تؤرق بلدان مجموعة ريو وينبغي أن تنعكس في أنشطة المنظمة. فتلك المجموعة ترى أن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية ذات أهمية عظمى. وعلى وجه التحديد، تريد تلك البلدان أن تظل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مركزا للتفوق، تتعاون مع الحكومات في العملية الإنمائية، وفي رسم ملامح مرحلتي المتابعة والتقييم للسياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية. وتؤيد المجموعة تأييدا تاما أعمال الأمم المتحدة فيما يختص بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتثني على أعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي زادت أعماله من قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات الجسام في هذا الميدان، لا سيما في أعقاب المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي أعلن أن حقوق الإنسان عالمية لا تقبل الانقسام ويكمل بعضها البعض ويتصل بعضها ببعض.

١٩ - وقالت إن مجموعة ريو تولي في جميع محافلها أهمية خاصة لنزع السلاح، على النحو الذي أكدته معاهدة ثلاثيولوكو، وترى أن من الضروري تناول مسائل نزع السلاح بوصفها قضية مستقلة في الخطة المتوسطة الأجل. وتولي المجموعة أهمية بالغة لأعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، وترى أنه ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تعبر عن استمرار دور المنظمة في هذا الميدان. وأعربت في هذا الصدد

عن قلقها، لاحتتمال إلغاء برامج فرعية معينة في الميزانية المقبلة؛ وقالت إن ذلك قد يمكن تفسيره بأنه عدم اهتمام بقضايا تهم الأمم المتحدة كل الاهتمام.

٢٠ - وأضافت قائلة إن إحدى الميزات الرئيسية "للمذكرة" المتعلقة بالخطوة المتوسطة الأجل (A/51/6 (Note))، بالمقارنة "بالمنظور" (A/51/6 (Perspective))، هو إدراجها الأولويات الموضوعية للخطوة المتوسطة الأجل المقبلة. وذكرت أن مجموعة ريو توافق على الأولويات المبينة في الفقرة ٦١ من "المذكرة"، وإن كانت ترى أن من الضروري إضافة مسألة نزع السلاح بجميع أشكاله، لا سيما نزع السلاح النووي، إلى تلك الأولويات.

٢١ - السيد غايكواد (الهند): قال إن وفده يؤيد كل ما جاء في البيان الذي ألقته ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب وفده "بالمذكرة" المتعلقة بالخطوة المتوسطة الأجل التي قدمها الأمين العام (A/51/6 (Note))، وذكر أنه مستعد للتفاوض على أساس ذلك النص توصلًا إلى اتفاق على مقدمة للخطوة المتوسطة الأجل تحظى بتوافق الآراء.

٢٣ - وقال إن بعض البرامج التي ستشكل الخطوة المتوسطة الأجل قد نوقشت فعلا مناقشة تفصيلية وأنه تم التوصل في لجنة البرنامج والتنسيق إلى قدر كبير من الاتفاق بشأن البعض منها. وأضاف قائلاً إنه من المهم أن تعبر البرامج في الخطوة المتوسطة الأجل عن الأنشطة المقررة للأمم المتحدة وأن تذكر، بإيجاز، كيف تتصور الأمانة العامة إمكانية بلوغ تلك الأهداف. ففي عدد من البرامج، التي من قبيل البرنامج ٨، تجاوز السرد الذي قدمه الأمين العام نطاق الاتفاقات الحكومية الدولية؛ وكذلك الأمر، على سبيل المثال، فيما يختص بالقضايا المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد الصراع، وفيما يختص بالدور التنسيقي المسند إلى إدارة الشؤون السياسية.

٢٤ - ويرى الوفد الهندي أنه ينبغي لنزع السلاح أن يكون برنامجاً مستقلاً مميّزاً في الخطوة والأولوية هي نزع السلاح العام المفضي إلى إزالة الأسلحة النووية. كما ينبغي للخطوة المتوسطة الأجل أن تعبر عن الحاجة إلى تنفيذ وتعزيز معاهدات نزع السلاح المتصلة بغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل والقضايا الهامة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي.

٢٥ - وفيما يختص بالبرامج المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها البرنامج ٦ (افريقيا: البرنامج الجديد للتنمية)، ينبغي إقرار توصيات لجنة البرنامج والتنسيق. كما يدعو الوفد الهندي الدول الأعضاء إلى منح تأييدها التام للبرنامج ٩ (التجارة والتنمية). وأعرب عن ترحيب وفده بجهود الأمين العام للأونكتاد الهادفة إلى ترشيد هيكل تلك المنظمة وميزانيتها، وإلى تبسيطهما. وقال إن إلغاء الإدارة المستقلة المعنية بأقل البلدان نمواً، من أمانة الأونكتاد، لا يعني بالضرورة إيلاء أهمية أقل إلى مشكلات البلدان الأقل

نموا أو البلدان الجزرية الصغيرة أو البلدان غير الساحلية، ولا ينبغي له أن يعني إلغاء البرامج الخاصة أو البرامج الفرعية المنشأة من أجلها. ولذلك، يحث وفد الهند الدول الأعضاء على قبول برنامج الأونكتاد حسبما أجزى مؤخرًا في جنيف.

٢٦ - وفيما يختص بالبرنامج ١٩ (حقوق الإنسان)، يرحب وفده بما صدر مؤخرًا عن المفوض السامي لحقوق الإنسان من تأكيدات بإيلاء أهمية عليا، في الخطة المتوسطة الأجل المقبلة، للحق في التنمية. وقال إن ممثلة كولومبيا، قد أعربت من قبل، عندما تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز في مناقشات اللجنة الثالثة في الأسبوع السابق، عما يساور الوفد الهندي من قلق بشأن بعض المجالات البرنامجية التي لا يعتبرها متمشية بالكامل مع أحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن وفده يعترم التعاون مع الوفود الأخرى لضمان تناول هذه الشواغل على نحو يسمح باعتماد البرنامج بتوافق الآراء.

٢٧ - وختامًا، قال إن وفده يرى ضرورة إقرار جميع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالوثيقة A/51/6 (Perspective). وأكد أن وفده سيتعاون مع الوفود الأخرى توصلًا إلى اتفاق بشأن السرود البرنامجية الباقية.

٢٨ - السيد شين (جمهورية كوريا): أعلن تأييد وفده لبيان ممثلة كوستاريكا الذي أدلت به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن لوفده بعض التحفظات بشأن هيكل وثيقة "المنظور" A/51/6 (Perspective) وبشأن مضمونها، وأنه مستعد للاشتراك في مناقشات بشأن الخطة المتوسطة الأجل التي قدمها الأمين العام على أساس الوثيقة المعنونة "المذكرة" (A/51/6 (Note)). وذكر أن وفده يرى أن وثيقة "المنظور" قد أخفقت فعلا في معالجة الشواغل التي حددتها لجنة البرنامج والتنسيق، تلك اللجنة التي أوصت، في دورتها الرابعة والثلاثين، بأن يشمل المنظور تحليلا للمشكلات والتحديات المستمرة، فضلا عن الاتجاهات الناشئة، وبأن يبين مجالات الأولوية العامة لأعمال المنظمة.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، يتساءل وفده عن آراء الأمين العام بشأن دور الأمم المتحدة في وقت تشوبه البلبلة الشديدة ويتسم بالتغير السريع. وقال إن وفده لا يرى أن مفاهيم العولمة، والتجزؤ، وتحقيق الديمقراطية، والتمهيش، التي حددها الأمين العام بوصفها العوامل الأولية لتحديد عمليات الأمم المتحدة، مناسبة كل المناسبة. وهو يؤيد الرأي القائل بأن "المنظور" يجب أن يستند إلى توافق آراء الدول الأعضاء.

٣٠ - وأعرب عن تأييد وفده "للمذكرة"، اعتقادًا منه بأنها تعبر من حيث الشكل والجوهر عن شواغل غالبية الدول الأعضاء وتراعي المبادئ التوجيهية التي أرستها لجنة البرنامج والتنسيق، عندما ترسم صورة متوازنة للمشاكل المستمرة والاتجاهات الناشئة. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تبدأ التفاوض على أساس تلك الوثيقة سعيا إلى جعلها جزءًا لا يتجزأ من الخطة المتوسطة الأجل. إلا أنه يلزمها بعض التعديل والتحوير.

٣١ - وبصفة عامة، فإن وفده مرتاح الى الأولويات المبينة في "المذكرة" وإن كان يتفق مع الوفود الأخرى على ضرورة تضمين مجالات الأولوية الممكنة كلا من قضية نزع السلاح ومسألة الاستجابة الفعالة المنسقة للقضايا العالمية التي من قبيل قضايا المخدرات والجريمة والبيئة.

٣٢ - وأردف قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق وإن لم تقدم توصيات محددة بشأن مقدمة الخطة المتوسطة الأجل قد أسهمت إسهاماً قوياً في مداوات اللجنة الخامسة. وينبغي بذل قصارى الجهود، على أساس الوثائق المتاحة حالياً وبدعم من الأمانة العامة، للتوصل الى اتفاق ولاعتماد خطة جديدة متوسطة الأجل بحلول نهاية الدورة الجارية. وقال إن وفده يتطلع الى الاشتراك بصورة فعالة في ذلك المسعى المشترك.

٣٣ - عاد السيد سنغوي (زمبابوي) الى رئاسة الجلسة.

٣٤ - السيد عبد الفتاح (مصر): قال إن الآراء التي أعربت عنها ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعبر عن موقف بلده تعبيراً تاماً.

٣٥ - وقال إنه لما كانت الخطة المتوسطة الأجل المقترحة الجاري بحثها تعد الوثيقة الأولى من نوعها التي تبحث في ظل النظام العالمي الجديد يصبح من الأهمية بمكان أن تتوصل الدول الأعضاء الى اتفاق بشأن ما تريده وما تتوقعه من الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. وقال إن الأغلبية من الدول الأعضاء تريد من المنظمة تفعيل المبادئ التي دفعت تلك الدول الى الانضمام الى الأمم المتحدة، وذلك حسبما أكد رؤساء الدول من جديد في الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ونعني بذلك إقامة السلم والأمن الدوليين استناداً الى نظام فعال للأمن الجماعي، والى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والى العدالة، والى تساوي الدول في السيادة.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفده ببرد الأمين العام على آراء غالبية الدول الأعضاء بشأن "المنظور" (A/51/6 (Perspective))، ورأى أن "المذكرة" التي قدمت بعد ذلك (A/51/6 (Note)) تمثل أساساً سليماً للتفاوض على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

٣٧ - وأردف قائلاً إنه يلزم تحديد الصلة المؤسسية بين الإطار العام للخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لكي تقتنع الدول الأعضاء بأن المخطط يعكس بصدق أهداف الخطة المتوسطة الأجل. وقال إن وفده يؤيد كل التأييد ما قيل بصدد الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/958).

٣٨ - ومضى قائلاً إنه قبل مناقشة البرامج التي تؤلف الخطة المتوسطة الأجل، لا سيما البرامج المتصلة بالتنمية، يود وفده أن يعرب عن قلقه إزاء ازدياد الاتجاه الى التخلي عن الالتزامات والتعهدات المتفق عليها، على مدى خمس سنوات، في سلسلة من المؤتمرات الدولية. إذ أن تلك الاجتماعات الهامة أسفرت

عن برامج عمل تستهدف تعزيز قيمة الجهود الجماعية ووضع التنمية مرة أخرى في طليعة الأولويات الدولية، لا سيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا. ودعا، باسم وفده، جميع الأطراف الى إبداء المرونة والرغبة الضروريتين للالتزام بما جرى التفاوض عليه بهدف اعتماد خطة متوسطة الأجل متسمة بالوضوح وبرامج ذات أهداف معينة، لا مجرد محاولة استغلال ما يوصف بـ "إصلاح" الأمم المتحدة لتقليص قدراتها.

٣٩ - وختاماً، قال إن وفده على ثقة من أن الخطة المتوسطة الأجل والبرامج التي ستعتمد ستعكس بصدق مبادئ الميثاق ورغبات غالبية الدول الأعضاء وتحفظ، بالتالي، مصداقية المنظمة.

٤٠ - السيد إيفانوف (بلغاريا): قال إن وفده يؤيد موقف الاتحاد الأوروبي حسب ما أعرب عنه ممثل أيرلندا في جلسة سابقة.

٤١ - وقال إن وفده يعتبر "المذكرة" (A/51/6 (Note)) منطلقاً مرضياً يصلح لبناء توافق آراء فيما بين مجموعات الدول الأعضاء كافة بشأن مرحلة تحديد الأولويات لفترة السنتين المقبلتين، وهي المرحلة الشديدة الأهمية. وأضاف قائلاً إن التفاعل بين لجنة البرنامج والتنسيق والدول الأعضاء، من ناحية، والأمانة العامة، من ناحية أخرى، قد أسفر عن وثيقة أوجز من الوثيقة السابقة عليها وأفضل منها تنظيماً وأشد اصطباً بالطاق العملي. ويرى وفده أن الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل، الذي يربط البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية بإدارات الأمانة العامة وشعبها المختلفة، سيكون اختباراً طيباً للأمم المتحدة بهيكلها وثقافتها الإداريين الجديدين المتطورين.

٤٢ - وقد سعد وفده لرؤية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وقد أولي الأولوية الضرورية ليصبح على قدم المساواة مع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فهو يرحب بمجموعة التدابير المجملية في البرنامج الفرعي ٥-٤ (التنمية المستدامة) الذي يراد به إعداد إطار عمل شامل لأجل تحقيق إدماج أفضل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في التنمية المستدامة تشمل ما يتصل بالموضوع من عناصر قطاعية وعناصر جامعة بين القطاعات وردت في جدول أعمال القرن ٢١ وتشمل نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى المعقودة في السنوات الأخيرة.

٤٣ - وقال إنه يود، على سبيل المتابعة لذلك البرنامج الفرعي، أن يؤكد أهمية البرنامج الفرعي ٤-١٠ (التعامل مع العولمة والبيئة) والبرنامج الفرعي ١٠-٥ (الخدمة والدعم العالميان والإقليميان). وفي هذا الصدد، يرى وفده ضرورة تعزيز قدرات الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وضرورة تركيز تلك القدرات على إنجاز نواتج ممتازة للدول الأعضاء.

٤٤ - وأعرب عن إيمان وفده، هو الآخر، بضرورة إيلاء الأولوية الواجبة لتوفير الاحتياجات من الموارد البرنامجية للأنشطة التنفيذية؛ وقال إنه يؤيد الفكرة الداعية إلى إعادة تخصيص موارد المنظومة التي خصصت في السابق للبرامج التي فات أوانها أو ذات الأولوية الدنيا، بحيث توجه إلى التنمية الاقتصادية، مع التشديد على تقييم المشاريع الواقعي والامتثال لقواعد الأداء الصارمة وتعزيز قدرات الرقابة والتحقيق للحيلولة دون اختلاس موارد المنظمة المتضائلة ودون سوء إدارتها.

٤٥ - السيد موسكير (كوبا): قال إن وفد بلده يؤيد كل ما جاء في بيان ممثلة كوستاريكا الذي أدلت به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويتطلع إلى سماع الردود المطلوبة من الأمانة العامة، بعد أن قدمت إليها طلبات بذلك.

٤٦ - وأضاف قائلا إن المتكلمين السابقين أشاروا إلى أهمية عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم. وقال إن من المستحيل إجراء تحليل موضوعي للخطة المتوسطة الأجل الجديدة دون أن يضع المرء في حسبانته، على سبيل المثال، تأثير القرارات المتخذة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة. ومن المستحيل النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة دون أن نعرف مدى انعكاس نتائج التقييمات الذاتية التي اضطلعت بها الإدارات والتقييمات البرنامجية في تلك الميزانية. وعلاوة على ذلك، لم يتضح كيف يمكن رصد تنفيذ البرامج لضمان وفائها بالأهداف الموضوعية.

٤٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة قد ركزت أقصى درجات اهتمامها، في قرارها ٢١٣/٤١، على عملية التخطيط والبرمجة والميزنة وقررت أن تعزز ولاية لجنة البرنامج والتنسيق في هذا المجال. ويرى وفده أن أداء لجنة البرنامج والتنسيق الفعال يتسم بأهمية عظمى وأن عدم توصلها إلى اتفاق على برامج معينة لا يعزى إلى عيوب فيها بل إلى محاولة بعض أعضائها فرض قرارات غير متمشية مع "الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم"، وهي الأنظمة والقواعد التي بموجبها ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تكون انعكاسا لبرنامجا للولايات التشريعية.

٤٨ - وقال إن عدم تماشي مجموعة من مقترحات الأمانة العامة مع نص وروح الولايات التي أنشأتها يعد سببا آخر لما تلاقيه لجنة البرنامج والتنسيق من مصاعب وما يعترئها من عجز ظاهر. وقال إن وفده لا يؤيد الانتقادات الموجهة إلى لجنة البرنامج والتنسيق التي لا تراعي سياق المفاوضات ولا تعطل آليات توافق الآراء. وأضاف قائلا إن تنفيذ خطة جديدة متوسطة الأجل ينبغي أن يشمل تعزيز وظائف معينة تضطلع بها لجنة البرنامج والتنسيق، من بينها وظائف التقييم. وفي هذا الصدد، يود وفده أن تقدم تلك اللجنة مقترحات معينة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بشأن التدابير التي تستهدف تعزيز وظائفها التقييمية.

٤٩ - ومضى قائلا إن وفده يود أيضا أن تقترح الأمانة العامة، خلال الدورة الراهنة، جدولاً زمنياً للتقييم، على النحو المنصوص عليه في القاعدة ٦-٢ من "الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم". وقال إن أي خروج على تلك الأنظمة ينبغي أن يوضح للجمعية العامة توضيحاً تاماً. كما ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تقدم وفقاً لولايتها، اقتراحاً بشأن سبل تحسين تقييم البرامج وبشأن المجالات الواجب تغطيتها؛ وينبغي تحقيق ذلك بالتنسيق مع مكتب المراقبة الداخلية تحاشياً لازدواج الجهود والموارد.

٥٠ - ومضى قائلا إنه من الضروري، حسبما قالت ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن تتوصل الجمعية العامة في دورتها الجارية إلى قرار معين بشأن الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل. وذكر أن وفده غير مقتنع بالمميزات الفعلية لربط البرامج بهيكل الأمانة العامة. وقال إن هذا النهج يبدو وكأنه يهتدي بأساليب عمل الشركات لا بالاعتبارات السياسية وقد لا يكفل بالكامل تنفيذ الأهداف التي قررتتها الجمعية العامة. وقال إن الربط بين هياكل الأمانة العامة وبرامج معينة يشير صعوبات أخرى، لأن بعض البرامج يتحمل مسؤوليتها أكثر من إدارة. ومن الضروري أن تبين الأمانة العامة المميزات الممكنة لهذا النهج، على أن تضع في الاعتبار الأهمية القصوى للوفاء بأهداف الدول الأعضاء وأولوياتها.

٥١ - وذكر أن وفده يجد أيضاً صعوبات جمة في تقبل الهيكل المقترح للبرامج ويأسف لأن الأمانة العامة، حسبما قالت المتكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧، تجاهلت شواغل الدول الأعضاء في هذا الصدد. واقترح باسم وفده أن يكون نزع السلاح برنامجاً مستقلاً، وطلب من الأمانة العامة أن تقدم وثيقة بشأن هذه المسألة. وأضاف قائلاً إن إنهاء الاستعمار أيضاً ينبغي أن يكون برنامجاً مستقلاً، وإنه يمكن دمج البرنامجين ٢٤ و ٢٥ في برنامج واحد يشمل جميع الخدمات الإدارية. وقال إنه في وقت لم تكتمل فيه مهمة إنهاء الاستعمار يصعب علينا أن نفهم كيف يمكن حذف هذا الموضوع من الخطة المتوسطة الأجل. وأضاف قائلاً إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وحركة بلدان عدم الانحياز قدمتا مقترحات معينة بشأن الموضوع، وهي مقترحات ينبغي اعتمادها دون إبطاء.

٥٢ - وقال إنه يلزم مزيد من الإيضاح فيما يختص بهيكل البرامج الفرعية؛ وإنه من الصعب فهم الداعي إلى حذف عدد من البرامج الفرعية الهامة، من بينها ما تقرر بموجب قرارات صادرة عن الجمعية العامة. وقال إنه مما يشير الدهشة أيضاً أن الاقتراح لا يشير بأي حال إلى الأولويات على مستوى البرامج الفرعية، وذلك في انتهاك واضح للقاعدة ٣-١٧ من "الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج". وينبغي للأمانة العامة، بالتالي، أن تبين للوفود الأولويات المقترحة للبرامج الفرعية قبل تقديم البرنامج المناظر لكل.

٥٣ - ورحب باسم وفده بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لزيادة التشاور بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. إلا أنه أعرب عن أسفه لعدم وجود أي ترتيبات لبحث الخطة المقترحة في أجهزة الجمعية العامة الرئيسية. وقال في هذا الصدد إنه قد يكون من المثير للاهتمام أن نعرف دواعي عدم تقديم أي اقتراح بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتخطيط البرامج لكي ننظر فيه اللجان الرئيسية الأخرى أيضاً. وأضاف

قائلا إن انعدام التوجيه من الأمانة العامة وما اتخذته بلدان معينة من مواقف تتعلق بالسياسة العامة قد حالا بين اللجان الرئيسية واتخاذ قرارات بشأن ذلك الأمر، على نحو يمثل انتهاكا لأحكام "الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج" ولأحكام الفقرة ٣ (د) من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وقال إنه ينبغي لأي قرار تتخذه اللجنة أن يتضمن مبادئ توجيهية معينة بشأن نظر اللجان الرئيسية في البند مستقبلا.

٥٤ - وذكر أن وفده أحاط علما بالأولويات التي بينها الأمانة العامة، ويؤيد اقتراح مجموعة ال ٧٧ والصين الداعي إلى اعتبار نزع السلاح من جميع جوانبه أولوية هو الآخر. واستدرك قائلا إن لوفده تحفظات معينة بشأن مسألة وجوب أو عدم وجوب منح الأولوية نفسها للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وذلك بسبب طبيعتها الطارئة المتغيرة.

٥٥ - وختاما، قال إن وفده يرى أنه على الرغم من قيود الميزانية الراهنة ينبغي للأمانة العامة أن توفر الموارد اللازمة من الموظفين لتنفيذ البرامج تنفيذا سليما.

٥٦ - السيد سلاسي (إثيوبيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين. وأضاف قائلا إن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ تمثل أداة إدارية رئيسية لأعمال الأمم المتحدة وإطارا مفيدا للأعمال التحضيرية للميزانيتين البرنامجيتين لفترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقال إنه، نظرا لمحدودية موارد الأمم المتحدة، لا بد لها أن تحدد أهدافها ذات الأولوية وأن تعين أهدافها المناظرة المتعين تحقيقها في حدود الموارد المتاحة. ولهذه الغاية، ينبغي تركيز الأهداف والمرامي بدرجة أشد، بل وتحديدها تحديدا كميا إن أمكن.

٥٧ - ورحب باسم وفده بالتحليل المتوازن الوارد في أجزاء الخطة المتوسطة الأجل المقترحة المعنية بالمشاكل المستمرة، وبالالاتجاهات الناشئة، والتحديات ودور المنظمة، والوجهات المستهدفة، والأولويات. وقال إن إيلاء القضايا الإنمائية أولوية عليا في مجال التعاون الدولي يعبر عن تفاهم مشترك على عدم إمكانية تحقيق السلام والأمن دون تنمية مستدامة.

٥٨ - ومن ناحية أخرى، يؤيد وفده قول بعض أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق إن وثيقة "المنظور" (A/51/6) (Perspective) لا تعالج شواغل البلدان النامية، بإغفالها عددا من القضايا الهامة. وقال إنه ينبغي لوثيقة من هذا النوع أن تشدد على التحديات الإنمائية التي تواجه المجتمع العالمي، لا سيما أفقر الأمم، وأن تشدد على دور المنظمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، ينبغي لوثيقة "المنظور" ألا تكون في شكلها الراهن جزء من الخطة المتوسطة الأجل.

٥٩ - وأخيرا، أبدى رغبته في تأكيد الحاجة إلى إشراك اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، لا سيما اللجنة الثانية واللجنة الثالثة، في إعداد الخطة المتوسطة الأجل.

٦٠ - السيد ديينكو (الاتحاد الروسي): رحب بالشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل المقترحة، المعد بالاشتراك مع الدول الأعضاء وعلى أساس توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولاحظ، بارتياح، الصلة الوثيقة بين البرامج والهيكل التنظيمي للأمانة العامة، وقال إن هذا من شأنه أن يحسن المساءلة والمسؤولية فيما يختص بتنفيذ الأنشطة المقررة ويكفل اللازم لاتخاذ إجراءات ذات طابع عملي أوضح.

٦١ - وقال إنه ينبغي لوثيقة "المنظور" أن تكون موجزة مستندة إلى أولويات محددة تتفق عليها الدول الأعضاء لفترة الخطة المتوسطة الأجل؛ وأنه ينبغي للخطة نفسها أن تعطي بيانا أوفى بالعناصر البرنامجية لتلك الأولويات، وبالإجراءات التي ستتخذ على جميع الأصعدة لتنفيذها. وقال إنه إذا لم توفر هذه الشروط لا يمكن أن تكون الخطة المتوسطة الأجل أساسا متينا لاعداد الميزانية.

٦٢ - إلا أنه في الوقت نفسه لا ينبغي لوثيقة "المنظور" أن تكون مجرد تسجيل للأفكار والأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. كما ينبغي إتاحة الفرصة للأمين العام لكي يقدم رؤيته لهذه الأفكار. وأضاف قائلا إن وثيقة "المنظور" (A/51/6 (Perspective)) المطروحة على اللجنة تستند إلى أربعة اتجاهات عالمية يرى الأمين العام أنها ستؤثر على تنمية العالم في الألف سنة المقبلة، وهي: العولمة، والتجزئة، وتحقيق الديمقراطية، والتهميش. إلا أن الأمين العام لم ينجح تماما في تحقيق هدفه، المتمثل في تحديد العناصر المحورية لأنشطة المنظمة والمناظير التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وقال إنه من الممكن مستقبلا إقرار نهج أقل أكاديمية وأكثر تماسكا وأشد اتساما بالروح العملية.

٦٣ - وفيما يختص بالأفكار المحتواة في وثيقة "المنظور"، يوافق وفده على وجود حاجة إلى جهود متناسقة متعددة الأطراف تستهدف التوصل إلى ردود مناسبة للتحديات العالمية الحديثة. وقال إنه ينبغي للمنظمة في نشاطها الرئيسي، ألا وهو حفظ السلام، أن تفسح مجالا أوسع لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، مع التشديد بوجه خاص على محتواها السياسي ومحتواها الإنساني. وقال إنه ينبغي للولايات أن تكون واقعية، وإنه ينبغي توفير الموارد المناسبة لتنفيذها. وفي الوقت نفسه، فإن إشراك الأمم المتحدة إشراكا فعالا في تسوية الصراعات التي لم تصبح بعد ناضجة للوساطة أو للحل قد يعرض للخطر دور المنظمة في مجال إقرار السلم.

٦٤ - وفيما يختص بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، يؤيد وفده الآراء القائلة بأهمية التنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات العامة والديمقراطية؛ وإن كان قد لاحظ أن وثيقة "المنظور" لا تولي اهتماما لأفكار معينة لمواولة اصلاح الأمم المتحدة تشمل كلا من الهياكل الحكومية الدولية وآليات تنسيق البرامج.

٦٥ - وعلاوة على ذلك لا تطرح وثيقة "المنظور" رؤية نظرية لتطوير القانون الدولي تطويرا منهجيا ولا تتعمق في المسألة الهامة المتمثلة في إنشاء أدوات فعالة لتنفيذ قواعد القانون الانساني الدولي في أوقات الصراع المسلح. وقال إن وفده كان يود أيضا لو عرضت بإسهاب أشد المشكلات المتصلة بمكافحة

الإرهاب ومراقبة الأسلحة غير المشروعة. ولذلك، فإن وثيقة "المنظور" بشكلها الراهن لا تمثل أداة استراتيجية أو فعالة لإعداد الميزانية.

٦٦ - ومن ناحية أخرى، تمثل مذكرة الأمين العام (A/51/6 (Note)) وثيقة استراتيجية موجزة متماسكة تستهدف الأولويات، ويمكن أن يقبلها وفده كأساس لاتفاق تتوصل إليه الدول الأعضاء. إلا أن تلك الوثيقة لم تمس تقريبا مشكلة المجموعة الكبيرة من البلدان التي تمر حاليا بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية وبتحولات اقتصادية شديدة. وقال إن مشكلات هذه البلدان لم تذكر إلا لماما؛ وإن هذا خطأ وقصر نظر سياسي.

٦٧ - السيد زانغ وانهاي (الصين): استهل بيانه بالاعراب عن اتفاق وفده من حيث المبدأ مع النتائج والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها السادسة والثلاثين (A/51/16 (Parts I and II)). ملاحظا أيضا عدم قدرة اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة قضايا. وأيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين ورغب في أن يكرر من جديد موقف الصين من المسائل المبينة فيما يلي.

٦٨ - أولا، يتعين أن تكون الخطة المتوسطة الأجل مرآة ينعكس عليها محور عمل الأمم المتحدة وأولوياته في السنوات المقبلة، وأن تحظى بالقبول من غالبية الدول الأعضاء. ويتعين أن تكون الخطة أداة التوجيه السياسي الرئيسية في المنظمة. وإن كان وفده يحترم الآراء التي أعلنها الأمين العام في وثيقة "المنظور" (A/51/6 (Perspective)) بشأن قضايا العولمة والتجزؤ والدمقرطة والتهميش إلا أنه لا يشاركه تماما تحليلاته لهذه المفاهيم ولا يعتقد أنها تلخيص أمين للتحويلات العالمية الرئيسية. ونظرا لجسامة العيوب التي تشوب المنظور فإن من الطبيعي أن يكون مصيره الرفض. وأعرب عن ترحيب وفده لمراعاة الشكل الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين مراعاة دقيقة عند إعداد وثيقة (المذكرة) (A/51/6 (Note))، وتحديدًا، أفراد أقسام منفصلة في الوثيقة لمناقشة المشاكل المستمرة، والتوجهات الناشئة، والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ودور المنظمة، والاتجاهات التي يتعين عليها اتباعها. وانضم إلى غالبية الوفود الأخرى في الترحيب بدمج المذكرة في الخطة المتوسطة الأجل بديلا عن المنظور الذي قدم في وقت أبكر.

٦٩ - ثانيا، لا يجوز تغيير أي برنامج بدون رخصة من الجمعية العامة. أما توصيات الأمين العام فيمكن أن تطرح كأساس للمناقشة فحسب وليس أساسا تستند إليه الأمانة العامة أو إدارتها في اقتراح إجراء تغييرات في البرامج.

٧٠ - ثالثا، لا بد من احترام أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بشأن إجراءات وضع الخطة المتوسطة الأجل وتنفيذها عمليا. أما التقليل من أهمية الدور الذي تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق في أنشطة

التخطيط والبرمجة والميزنة، أو الدعوة السافرة إلى إلغائها حسبما نادى بذلك بعض الوفود، فيناقض روح هذا القرار ولن يلقى من وفده إلا الرفض.

٧١ - السيد العالم (بنغلاديش)، نائب الرئيس، استأنف رئاسة الجلسة.

٧٢ - السيد اتيانتو (اندونيسيا): قال إن وفده يشاطر مجموعة السبعة والسبعين والصين ودول عدم الانحياز مواقفها المعرب عنها في بياني ممثلي كوستاريكا وكولومبيا. وإن حكومته تنظر دائما إلى الخطة المتوسطة الأجل بقدر بالغ من الاهتمام باعتبار أنها تشكل التوجيه السياسي الرئيسي للأمم المتحدة وتوفر إطارا للخطة البرنامجية السنوية. ولاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق اعتبرت المذكرة المقدمة من الأمين العام (A/51/6 (Note)) متفقة مع الشكل الذي أوصت بالأخذ به عند وضع الخطوط العامة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية في فترة الخطة المتوسطة الأجل، وأن وفده يؤيد اقتراح النظر في ادراج المذكرة في الجزء الأول من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

٧٣ - واستطرد قائلا إن وفده يؤمن بأن الأولويات التي حددها الأمين العام في المذكرة تعكس نهجا متكاملًا للربط بين السلم والتنمية، وإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ لا بد أن تصاغ بطريقة تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة للتوجهات والتحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، اعتبر مسألة التنمية على أكبر قدر من الأهمية لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأنه من الصائب لذلك أن يكون محور الخطة هو قضايا التنمية.

٧٤ - وحيث تشغل المشاكل الرئيسية للتنمية أفقا عالميا فإن التصدي لها بفعالية، على ما ترى حكومته، لن يكون ممكنا إلا بالحوار البناء الذي يسعى إلى تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية. ولا بد أن يكون عماد هذا التعاون هو ضرورات تحقيق المصالح والمكاسب المشتركة وتقاسم المسؤوليات والاعتماد المتبادل بمعناه الأصيل.

٧٥ - واختتم بيانه بالتأكيد مرة أخرى على الثقة القوية التي يضعها وفده في قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على الاضطلاع بدورها الحيوي، باعتبارها جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الفرعي الرئيسي للتخطيط والبرمجة والتنسيق. وأكد أن مهمة اللجنة في استعراض برامج المنظمة على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل زاد أهمية عن ذي قبل.

٧٦ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بالشكل الجديد المتناسق للخطة المتوسطة الأجل المقترحة، إلا أنه اشترط استيفاء ثلاثة متطلبات لكي تتحقق لهذه الخطة الفعالية، وهي: أن تحدد بشكل واضح أولويات البرامج والأنشطة؛ وأن تتضمن أهدافا برنامجية جلية مرتبطة مباشرة بمؤشرات للأداء؛ وأن تكون مرتبطة بشكل بَيِّن بالميزانية البرنامجية.

٧٧ - وقال آسفا إن الخطة المقترحة لا تستوفي أيا من هذه المتطلبات الأساسية. فالمذكورة والمنظور كلاهما يحويان من الأهداف والأنشطة المقترحة ذات الأولوية عددا زائدا يحول دون استعمالهما كأداتين نافعتين وواقعتين لتوجيه أعمال الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. وأكد أن وفده يقبل المنظور في حدود الغرض الذي صدر من أجله، وهو تحديدا، طرح آراء الأمين العام بالنسبة لدور الأمم المتحدة في المستقبل. لكنه لا يقبل بالمذكورة كجزء متمم للخطط المتوسطة الأجل. فالخطة التي لا تعطي مؤشرا على الأولويات البرنامجية لا تعد عمليا خطة على الإطلاق، ولا يمكن أن توفر أساسا لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي يتحتم على كل منظمة أن تتخذها ولا سيما الأمم المتحدة، كما أن توصيفات البرامج التي لا تصف النواتج المنتظرة منها تصعب على الدول الأعضاء تحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أو إذا كانت صلاحية الأسانيد التشريعية لا تزال مستمرة. ويبلغ قصور الخطة المتوسطة الأجل المقترحة في هذه المجالات مداه في تقطع صلاتها مع الواقع الحي للموارد المتاحة على النحو المعبر عنه في الميزانية. وعند هذه النقطة استدرك قائلا إنه من المفهوم أن تتمنى المنظمة حل جميع مشكلات العالم، لكن يظل عليها أن تعمل داخل إطار محدد المعالم للموارد.

٧٨ - وأضاف أنه لن يكرر الآراء التي سبق لوفده أن أعرب عنها في مناقشات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الخطة المتوسطة الأجل، لكنه يود أن يؤكد أن لدى وفده بعض التحفظات الشديدة على جوانب معينة في البرامج، وأنه لا يزال يرى أن توصيفات هذه البرامج لا تعطي مؤشرات واضحة عن أولوياتها. وحث الأعضاء على أن تقوم، بالرغم من ذلك، بالنظر جديا في الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء في لجنة البرنامج والتنسيق كأساس يستعان به في التوصل إلى اتفاقات في اللجنة الخامسة.

٧٩ - وأضاف أن وفده يعارض الاقتراح الذي قدمته بعض الدول لدمج البرنامجين ٢٤ و ٢٥؛ واعتبر أنه يخرج على الولاية الممنوحة من الجمعية العامة بشأن إنشاء مكتب للمراقبة الداخلية كبرنامج ونشاط قائم بذاته في الأمم المتحدة، ويتناقض مع أحكامه. وأعرب أيضا عن أسفه لعجز لجنة البرنامج والتنسيق عن الوفاء بمسؤوليتها في استعراض الولايات القديمة واقتراح أولويات يجري على أساسها تخصيص الموارد المحدودة والقيمة.

٨٠ - السيد هانسن (كندا): تكلم أيضا باسم وفدي استراليا ونيوزيلندا فقال إن الوفود الثلاثة منزعجة من أوجه القصور التي اعترت الخطة المتوسطة الأجل الأخيرة وتنقيحاتها. وأكد الأهمية الكبيرة لهذه الخطة باعتبار أنها تترجم الولايات التشريعية إلى مقاصد وأهداف ملموسة يتعين تحقيقها أثناء فترة الخطة. وقال إن هذه الوفود تشعر بالانزعاج أيضا لعدم تمكن الجمعية العامة من الاتفاق على التنقيحات المقترحة في الآونة الأخيرة في الخطة المتوسطة الأجل الراهنة.

٨١ - من هنا، رحبت الوفود الثلاثة بمقرر الجمعية العامة ٤٥٢/٥٠ الذي يأذن للأمين العام أن يباشر تحضير الخطة المتوسطة الأجل المقبلة على أساس الشكل الجديد السابق اقتراحه في الدورة التاسعة والأربعين. ونوه إلى مزايا هذا الشكل الجديد ومنها، الروابط الوثيق والتوافق الأكبر بين الخطة المتوسطة

الأجل والميزانية البرنامجية والهيكل التنظيمي للأمانة العامة. وأكثر أهمية من ذلك أن هذا الشكل يوفر بيانات أوضح وأدق عن الأهداف البرنامجية التي يمكن أن يستعان بها في تحديد النقاط المرجعية لأغراض تقييم عملية تنفيذ البرنامج.

٨٢ - وأردف قائلاً إن الوفود الثلاثة ترحب بصفة خاصة بالمنظور المقدم من الأمين العام الذي يعطي رؤية واضحة للتوجهات الرئيسية والمشاكل المستمرة التي تواجهها المنظمة في الأجل المتوسط. كما يعرض مجالات الأولوية بالنسبة للأنشطة البرنامجية المنوطة بالمنظمة عموماً، ويقر بضرورة التغيير والإصلاح المستمرين لتمكين المنظمة من مواجهة التحديات التي تنتظرها.

٨٣ - واسترسل يقول إنه كان واضحاً أثناء اعداد الأمين العام للمنظور أنه مدرك تماماً بأن المنظمة تجتاز مرحلة فريدة في تاريخها. وإن هذه الوثيقة ترسي، مع مقدم القرن الجديد والألفية الثالثة، معياراً جديداً للتميز في وثائق الجمعية العامة. فهي تعكس تحليلاً متعمقاً للاتجاهات والمشاكل العالمية الرئيسية بما تحمله في ثناياها من جوانب إيجابية وجوانب سلبية، كما تقدم صورة متكاملة للعالم الذي يتعين على المنظمة أن تضطلع بولايتها في إطاره، والسبل التي تحرص على أن تتناول بها هذه الولايات. من هنا، تقدم الوثيقة غذاءً سخياً للفكر وتستأهل الدرس المتأني في كل عاصمة من عواصم الدول الأعضاء.

٨٤ - وأعرب عن أسفه لعدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى اتفاق بشأن فحوى المنظور، مما أدى إلى تعذر قيامها بالنظر في الوثيقة، بالصيغة التي قدمت بها، كجزء متمم للخطة المتوسطة الأجل.

٨٥ - واستدرك قائلاً إن ما تشعر به الوفود الثلاثة من تقدير إزاء المنظور لا يمكن أن ينسحب للأسف إلى المذكرة التي لم تجيء أقصر أو أدق من المنظور وعازها فوق ذلك الإطار التحليلي المتكامل الذي جعل من (المنظور) منظوراً عن حق، وبدون هذه الرؤية التكاملية لم تعدو (المذكرة) أن تكون مجرد مذكرة. ولاحظ أنها تحتوي على لغة مستعارة من وثائق عمل لا يزال التفاوض جاري بشأنها في محافل أخرى. وأن هذه الوثيقة بالشكل الذي تعرض به تنطوي على مخاطرة أن يترتب على نظرها في اللجنة الخامسة مساس بالتفاوض الجاري بشأنها في هذه المحافل. وعلاوة على ذلك، لا يأتي مضمون المذكرة إلا بإشارات قليلة عن المشاكل المستمرة، والتوجهات الناشئة، والتحديات، ودور المنظمة، والاتجاهات التي تتبع، والأولويات التي يؤخذ بها، في الوقت الذي لم يتعرض فيه المنظور نفسه لهذه المسائل بشكل أفضل.

٨٦ - وأخيراً، تمنى أن تزيل اللجنة أي غموض يعتري إقرار الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل، وأن تختفي الصعوبات التي حالت منذ عامين دون الموافقة على التنقيحات المقترحة على الخطة الراهنة. وأكد أن الخطة المتوسطة الأجل ليست سندا تشريعياً في حد ذاتها، إلا أنها يمكن أن تكون أداة قوية للدول الأعضاء والأمين العام سواء بسواء في عمليات التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية والمراقبة وتقييم تنفيذ الولايات التشريعية.

٨٧ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده ينضم إلى البيان المدلى به نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ودول عدم الانحياز ويؤيد المهام البرنامجية التي تضطلع بها لجنة البرنامج والتنسيق ويرى أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم، ويعتبر النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة أساسا جيدا للتوصل إلى توافق في الآراء. إلا أنه رأى أن المنظور المقدم من الأمين العام لا يمكن أن يعتبر جزءا من الخطة المتوسطة الأجل، وإن كانت المذكرة تصلح لتوفير قاعدة جيدة لمزيد من المداولات في المستقبل، ويمكن أن تصبح، بعد الموافقة عليها، جزءا متما للخطة.

٨٨ - وقال إن وفده من الرأي القائل بمعاملة نزع السلاح كبرنامج منفصل ومميز؛ وإن إنهاء الاستعمار لا يزال موضوعا على جانب كبير من الأهمية للأمم المتحدة؛ وإن جميع الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان تحتاج في تناولها إلى أسلوب متوازن. وفي هذا الصدد يود وفده أن يرى في إطار البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) برنامجا منفصلا مكرسا للحق في التنمية.

٨٩ - وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالتعامل مع حقوق الإنسان في إطار عمليات حفظ السلام أحب أن يكرر رأيا سابقا لوفده مؤداه أن هذه الأنشطة لا تشكل، على سبيل التعميم، بعدا في عمليات حفظ السلام وأن مثل هذا التعميم غير مقبول لوفده. وفيما يتعلق بالأولويات المقترحة في المذكرة قال إن وفده يرى وجوب معالجة جميع النواحي المتعلقة بنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، باعتبارها ذات أولوية. وأنه غير مقتنع بأن المساعدة الإنسانية مسألة ذات أولوية.

٩٠ - ثم عرج إلى إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ موضحا أن وفده يؤيد التوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/49/958) بشأن ضرورة بيان الصلة بين الإطار البرنامجي والإطار العام للميزانية. ونوه إلى ضرورة النظر في هذه العملية في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ الذي شدد على عملية التشاور الحكومي الدولي.

٩١ - السيد سنغوي (زمبابوي): استأنف رئاسة الجلسة.

٩٢ - السيدة بنه (المكسيك): استفسرت عما إذا كان سيجري اتاحة الوثائق ذات الصلة بالبرنامج ٩ (التجارة والتنمية) والبرنامج ١١ (المستوطنات البشرية) أمام اللجنة للنظر فيها في المواعيد المقررة في إطار برنامج عملها المقترح. وقالت إن وفدها يذكر الأمانة العامة بأنها تعهدت بتقديم نسخ منقحة للبرامجيين ٩ و ١١ إلى الجمعية العامة استجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق.

٩٣ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أبدى ملاحظات أولية على البند ١١٤ من جدول الأعمال وقال إن عددا من الوفود أبدى انتقادات قوية للخطة المتوسطة الأجل وأعرب عن شكوك حيالها. ومع ذلك يبدو أن هناك توافقا في الآراء بشأن استمرار المنظمة في إعداد الخطط المتوسطة الأجل كإطار لميزانياتها. وقال إن الأمانة العامة في مواجهة الانتقادات التي تعرضت لها في السابق قامت بوضع نظام جديد

للتخطيط المتوسط الأجل استعانت فيه بشكل للخطة يقوم على هيكل المنظمة وليس على المجالات البرنامجية. ويخرج النظام الجديد على عديد من قواعد التخطيط البرنامجي الراهنة ومن ثم يفتح الباب أمام الانتقادات بعدم وجود صلة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية وأداء الأمانة العامة. وأضاف قائلا إن الشكل الجديد المعروض حاليا على اللجنة الخامسة يعتمد على النموذج البدئي الوارد في الوثيقة (A/49/301) التي جرى اقرارها في وقت لاحق من قبل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية. وأوضح أنه يجري في إطار الشكل الجديد مقابلة البرامج بالادارات والمكاتب الرئيسية، ومقابلة البرامج الفرعية بالوحدات التنظيمية داخل الإدارات والمكاتب.

٩٤ - واسترسل يقول إن هناك أيضا، على ما يبدو، توافقا في الآراء بضرورة أن يتضمن الجزء الأول من الخطة نظرة عامة على التحديات والفرص التي تواجه الأمم المتحدة. ولا بد أن تتسم هذه النظرة بطابع رؤيوي وأن تنأى من ثم عن اللغة العملية لقرارات الجمعية العامة. وأكد أن الأمين العام استجاب بشكل واف لرغبات الدول الأعضاء المبداءة في هذا الصدد. أما الجزء الثاني من الخطة فينبغي أن يتصل بشكل وثيق بالولايات التشريعية المحددة.

٩٥ - وفيما يتعلق بالاستعراض الحكومي الدولي للخطة المتوسطة الأجل، أوضح أنه جرى إعداد قائمة بالبرامج توضح المدى الذي بلغه استعراض كل منها في الحالات التي جرى فيها مثل هذا الاستعراض. وأكد أن الحرص على ضمان المشاركة الكاملة من جانب الهيئات الحكومية الدولية محل للاهتمام، وأكد وجود عدة أسباب أدت إلى عدم إمكانية استعراض برامج معينة، وأعطى مثلا لذلك بعض الحالات التي لم يتسن فيها تدبير المنظمة الحكومية الدولية المتخصصة للإشراف على برنامج بعينه.

٩٦ - وبالنسبة للاستفسارات المحددة التي أبدت بشأن البرنامجين ٩ و ١١، أكد للجنة أن الأمانة العامة أعدت صياغة لهما وقدمتها إلى لجنة البرنامج والتنسيق، وأنها سيحالان إلى اللجنة الخامسة خلال فترة وجيزة من أجل النظر فيهما.

٩٧ - وعلى صعيد المسألة المتعلقة بهيكل البرنامج، نبه اللجنة إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام بالمضي قدما في الأعمال التحضيرية للخطة المتوسطة الأجل على أساس توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، اللتين رحبتا بالنموذج البدئي للخطة وأقرتاه. وقال إن وفودا كثيرة تقترح معاملة مواضيع معينة كبرامج قائمة بذاتها؛ إلا أن هذا الأمر راجع في الواقع إلى تقدير الدول الأعضاء. وأشار إلى الرأي المعرب عنه بأن الأخذ بالهيكل الجديد ترتب عليه إلغاء بعض البرامج، فأوضح أن كل ما ألغي لم يتجاوز برنامجا واحدا عن الفصل العنصري، وأن ذلك جرى استجابة لمقرر من الجمعية العامة.

٩٨ - ومضى يقول إن بعض الوفود أعربت عن عدم رضاها لأن الأمين العام لم يستجب لمقررات الجمعية العامة وتجاهل إعطاء أولوية لبرامج معينة. وقال إن الحاصل هو أن الأمين العام اقترح ستة مجالات رئيسية للأولوية لكي تنظر فيها الجمعية العامة، حسبما تشير إلى ذلك الفقرة ٦١ من

المذكرة ((A/51/6 (Note)) أما تحديد أولويات المنظمة فيرجع في النهاية إلى الدول الأعضاء ذاتها. وأضاف أن وفودا أخرى وجهت انتقادات إلى الأمين العام لأنه لم يشر إلى أولويات البرامج الفرعية على النحو المنصوص عليه في قرارات التخطيط البرنامجي، وأوضح أن الهيكل الجديد لتخطيط البرنامج يصعب وضع أولويات قاطعة نظرا لاختلافه الملحوظ عن الشكل القديم القائم على أساس المجال البرنامجي.

٩٩ - ومضى يقول إن بعض الوفود ادعى بأن النظام الجديد للتخطيط البرنامجي المتوسط الأجل لا يرتبط بالميزانية البرنامجية. وطلب إلى هذه الوفود أن تعلق التعليق على هذا الجانب من العملية إلى أن تعرض عليها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ التي تقوم على أساس الخطة المتوسطة الأجل. وأكد مجددا أن الأمانة العامة لا تستطيع تخصيص الموارد قبل أن تتج للدول الأعضاء فرصة تحديد أولوياتها.

١٠٠ - واعترف بأن كثرة من البرامج لا يتضمن مؤشرات أداء محددة أو مؤشرات أداء قابلة للقياس الكمي تتيح امكانية تقييم أداء الأمانة العامة، لكنه نبه إلى ضرورة مراعاة الاختلاف الجذري بين الخطط المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة من ناحية، والأهداف الميزانية للشركات الخاصة أو حتى الحكومات الوطنية من ناحية أخرى. فكثير من أنشطة الأمم المتحدة مثل أنشطة السلم والأمن، والتحليل الاقتصادي لا تستجيب بسهولة لوضع مؤشرات واضحة لقياس الأداء المتعلق بها، ومن المهم مراعاة الخصائص المميزة لعمل المنظمة وتنوعه وتعقده. وعلى الدول الأعضاء أن تتذكر أيضا أن الميزانية العادية توظف فحسب لتشغيل الهيكل الدائم للمنظمة، وليس من أجل دعم الأنشطة غير التنفيذية.

١٠١ - السيدة إينسرا (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين ودعمتها السيدة بويرغو رودريغز (كوبا)، فأوضحت أن عدم ورود أولويات البرامج الفرعية المطلوبة من الأمانة العامة حتى تاريخه يجعل مناقشة المسألة في إطار برنامج العمل المقترح للجنة غير ميسور.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠